

أكد في لقائه برجال الأعمال التزام بلاده بتوسيع الشراكة بين البلدين شيراك يشيد بتوجه الرياض نحو تحرير الأسواق ويدعو الشركات السعودية للتكيف مع دخول المنافسين



الرئيس الفرنسي وحديث وود مع رجال الأعمال السعوديين أسس في الرياض (تصوير خالد الخميس)

الإصلاحية الطموحة وإرادتها في متابعة التوزيع السدي لا بد منه للاقتصاد السعودي.

وأشار الرئيس الفرنسي إلى أن الرياض ستستفيد في توجهاتها من الدفع الناجم عن انضمامها مؤخر إلى منظمة التجارة العالمية إذ أنه سيختص وصول العديد من المنافسين الأجانب إلى أسواق المملكة سواء من المستثمرين في الصناعة أو التجار أو شركات تقديم الخدمات، وعد هذا تحدياً ستعرف كيف تتكيف معه الشركات السعودية في الواقع الجديد.

وأضاف شيراك بقوله «إن الجهود التي بذرت بها الحكومة السعودية في مجال تحرير الأسواق بدفع من خادم الحرمين الشريفين للملك عبد الله تتيجع على ذلك مشيراً إلى ضرورة الإسراع في عملية التخصيص وإلى إعادة صياغة النصوص الرئيسية التي تحكم أسواق رؤوس الأموال وتنظيم العمل والاستثمارات الأجنبية كون تلك التطورات ولدت منافساً من الثقة لشبابه للراقيون الدوليين للسعودية. وأضاف شيراك

أن الوقت قد حان للارتقاء بعلاقاتنا الاقتصادية إلى مستوى علاقاتنا السياسية الممتازة علاقتنا الثنائية عريقة وهامة، فالسعودية هي ثاني شريك تجاري لفرنسا في منطقة الشرق الأوسط والدرني،

الرياض؛ زيد بن كمي

وجه الرئيس الفرنسي جاك شيراك أمس رسالة إلى رجال الأعمال السعوديين ورؤساء الغرف التجارية والصناعية السعودية في لقاء اقتصادي سعودي فرنسي عقد أمس في الرياض، بأنه سمحت الشركات الفرنسية على زيادة التزامها في الأسواق السعودية وإقناع السعوديين بالخبرة الفرنسية المتميزة وبالإدارة الفرنسية نحو تعزيز التعاون.

وقال الرئيس الفرنسي خلال لقائه برجال الأعمال السعوديين:

إن الشركات الفرنسية هي في ذروة للتعرف والإبتكار وتشهد لها بذلك التجارب العديدة الناجحة في نقل الكفاءات في المملكة وفي بلدان أخرى في المنطقة، إن في مجالتي الطيران والدفاع تمكن بلدهم من إقامة علاقات ممتدة وقديمة، حيث إن الشركات الفرنسية مثل تاليس وداسو وبيركويتر، مستعدة لتقديم كفاءتها للمملكة.

وأكد شيراك التزام بلده في مجال الطاقة وتعزيز الشراكة مع خبرة وتوثال والمعهد الفرنسي للخطط الذي أكد أنه تحت تصرف رجال الأعمال السعوديين، وقال الرئيس الفرنسي لقد أوضح لي محادثاتي مع القيادة السعودية والتوجهات الاقتصادية للمملكة ومشاريعها

ويبين التطور الهائل في مبادلاتنا عام 2005 أننا نسعى على الدرب الصحيح ولكن الضعف النسبي الصادرات والاستثمارات الفرنسية في السعودية وافتقار التنوع في مبادلاتنا دليل على ما يتعين علينا

القيام به في المستقبل. وأكد شيراك أن لدى الشركات الفرنسية خبرة لا تضاهي في تلمية الاحتياجيات السعودية في مجال البنى التحتية، مشيراً إلى وجود شركات مثل السقوت للطاقة والواصلات ودونفسي للأشغال الكبرى وفيلوبا وسويس للمجاه وشبكات الصرف الصحي والكانتل لشبكات الاتصالات كما يوجد العديد من الشركات الأخرى التي تود المساهمة في إنجاز البرامج الاستثمارية الطموحة في

السعودية. وأشار شيراك إلى أن فرنسا تمتلك ثائي قاعدة صناعية في أوروبا ولديها كفاءات متعددة ومتنوعة منها الصناعات الزراعية الغذائية مع دانون أو لكتاليس وكذلك المعدات

الصناعية أو تأسيس شركات مشتركة أو تطوير الشركات التجارية. إذ قال الرئيس الفرنسي، إن فرنسا التي اختارت نهج الاقتصاد المفتوح راغبة في استقبال للمستثمرين السعوديين على أراضيها بأعداد كبيرة فاليد العاملة للمهرة والتقنية وقوة الاقتصاد الحديث والمفتوح على العالم وجذب البيورو كعملة قوية وثابتة، جميعها عوامل هامة تشجع على الاستثمار في فرنسا، مضيفاً مجلساً هذه الطموحات أعرف أن بإمكاننا الاعتماد على شبكة غرف التجارة والصناعة في السعودية، كما على مجلس الأعمال الفرنسي السعودي الذي يمثل أداة الحوار والتبادل كونه للجلس الذي وضع تحت رعاية غرف التجارة والصناعة في السعودية وحركة الشركات الفرنسية مبدف.

إلى ذلك أكد عبد الرحمن الراشد رئيس مجلس الغرفة التجارية الصناعية السعودية أن للرحلة المقبلة تتطلب إيجاد وتنفيذ آليات عمل تحقق مستويات أعلى من التعاون بين قطعتي الأعمال في السعودية وفرنسا نظراً لما تواجهه الساحة الاقتصادية من تحديات تتمثل في تحرير التجارة وتدفق الاستثمارات ورؤوس الأموال وقيام التكتلات الاقتصادية وإزالة الحواجز الجمركية وغيرها.

الكهربائية مع شتاينر وصناعة المواد المتقدمة مع سان غوبان، ملمحاً إلى أن القطاع المالي يمثل أيضاً مجالاً واعداً للتعاون، حيث سبق لكابليون أن استثمرت منذ عام 1977 في البنك السعودي الفرنسي.

وتشفي الرئيس الفرنسي شريك أن تعمل بلاده على تعزيز علاقاتها مع السعودية وتطويرها عبر بنك بي إن بي باريسا وإكسا والعديد من البنوك الأخرى التي تعتبر مؤسسات مالية طليعية في أوروبا، وكذلك الأمر بالنسبة لقطاع الخدمات الذي هو في صميم استراتيجية تنويع الاقتصاد السعودي التي التزمت بها سلطات المملكة، كونه لدى فرنسا في هذا المجال أيضاً شركات مثل سويكسو وكازيفو وكور التي اثبتت جداتها على الصعيد العالمي.

ويبين شريك أن الهدف المشترك هو مضاعفة تواجد الشركات الفرنسية في السعودية وتوسيع مجالات عملها لافتساً إلى أن هناك اليوم ستمين شركة فرنسية في المملكة تستخدم أكثر من 12000 شخص، داعياً إلى العمل على تعزيز هذا التواجد لتسهل الشركات الفرنسية في التطور للمدخل للسعودية وخلق فرص عمل للشباب السعودي.

وأوضح شريك أنه يأمل في أن يستمر النمو بمشاركة فرنسية متزايدة سواء عن طريق الاستثمارات